قوات الحدود: إغلاق جميع المعابر غير الرسمية تنفيذاً لتوجيهات الزيدي



نخيل نيوز ـ متابعة

أعلنت قيادة قوات الحدود، اليوم الخميس، المباشرة بتنفيذ توجيه القائد العام للقوات المسلحة بإغلاق جميع المعابر غير الرسمية، فيما أكدت تحقيق نسب مثالية في ضبط الحدود العراقية لم يسبق الوصول إليها.

وقال قائد قوات الحدود محمد عبد الوهاب سكر السعيدي، في تصريح: إن "قيادة قوات الحدود نفذت إجراءات كبيرة لضبط الحدود العراقية، تضمنت استخدام التقنيات والمراقبة الذكية وتطوير موارد القطعات واستعدادها القتالي، فضلاً عن زيادة التنسيق مع دول الجوار، والحد بنسبة كبيرة من عمليات التسلل والتهريب وعبور العمالة باتجاه العراق".

وأضاف أن "لدينا نسبة ضبط ممتازة لحدود العراق مع سوريا والأردن والسعودية والكويت وإيران، فضلاً عن الدعم الكبير من الوزارة، الأمر الذي انعكس على استقرار العراق الداخلي".

وأوضح أن "مسؤولية 600 كيلومتر من حدود العراق مع سوريا تقع على عاتق قوات الحدود العراقية، ولا توجد قوات تشاطرها المسؤولية كما هو معمول به في باقي الدول"، مبيناً أن "عمل قوات الحدود كبير، وضمن تقنيات حديثة ودعم متواصل تمكنا من الوصول إلى نسب ملموسة للجميع".

وأشار إلى أن "عمل الحدود تخصصي، وأن الحرم الحدودي والصفر الحدودي معنية بهما قيادة قوات الحدود، فيما توجد خلف قطعاتنا قطعات مختلفة من الجيش والحشد وشرطة المحافظات وحرس الإقليم".

ولفت إلى أن "القيادة تعمل ضمن ست مناطق تغطي الرقعة الجغرافية للبلد، بالإضافة إلى عمل قطعات الحدود، ولدينا اليوم شرطة الجمارك التي تمثل عمق الحدود وتعطي مرتكزاً أساسياً في كل منفذ حدودي، وهي جزء من قيادتنا".

وذكر أن "عمل قطعاتنا مع التشكيلات الأمنية الأخرى في الداخل موحد في كل قاطع حدودي، وهناك تضافر للجهود وعمل استخباري موحد لرفد قطعاتنا بكل ما يسهم في ضبط الحدود"، لافتاً إلى أن "الحدود تتميز بطبيعة وتواصل وتنسيق مع حدود دول الجوار، بالإضافة إلى وجود دعم الأجهزة الأمنية في جميع المحافظات، إذ نعمل جميعاً باتجاه واحد وهو ضبط حدودنا الدولية".

وبشأن تنفيذ توجيهات القائد العام للقوات المسلحة الأخيرة حول تهريب النفط في شركة نفط الشمال، قال السعيدي إن "القيادة باشرت بتنفيذ توجيه القائد العام للقوات المسلحة بإغلاق جميع المعابر غير الرسمية".

وأوضح أن "قوات الحدود معنية بالشريط الحدودي وليس المنافذ، إذ إن قطعات الحدود مسؤولة عن الشريط الحدودي، والمنافذ من اختصاص هيئة المنافذ الحدودية"، مشيراً إلى أن "هناك جهداً وتوجيهاً لتوحيد مركزية المنافذ في الإقليم مع بقية المنافذ".